



بيان وفد المملكة الأردنية الهاشمية

الجلسة الثانية والثلاثون للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

فيينا 22-26/5/2023

(البند الثالث)

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس

يتقدم وفد بلادي بأطيب التهاني لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة، ونهنئ أيضاً أعضاء المكتب. ونعرب عن ترحيبنا بكلمة السيدة غادة والي المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونتقدم بالشكر لأمانة المكتب على جهودهم المتميزة في الإعداد لهذه الدورة.

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان مجموعة الـ 77 والصين، وبيان مجموعة دول آسيا والهادئ، ويود الإشارة إلى بعض الملاحظات على المستوى الوطني:

تُعد الجريمة أحد الأخطار التي تهدد مجتمعاتنا في عالمنا اليوم. والأردن حريص على الاستمرار في بذل جهود حقيقية لمكافحة الجريمة بكافة أشكالها، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مكانة المملكة كمكان آمن يوفر العيش الآمن والكرام لكافة أفراد المجتمع.

إن ظاهرة الفساد في العالم لا زالت في وضع يسمح لها بالنمو والانتشار. ومن جانبنا، ففي العقود الأخيرة اتخذنا في الأردن إجراءات صارمة، مُعززة بإرادة سياسية جادة، لتفعيل منظومة النزاهة الوطنية، وتعزيز مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، والوقاية منه بشكل مؤسسي، وذلك بهدف ترسيخ وتجذير قيم النزاهة، والالتزام بمبدأ سيادة القانون. حيث عملت بلادي منذ نحو عقدين على إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ذات صلاحيات واسعة. ويُسهم عمل "هيئة النزاهة ومكافحة الفساد" في خلق بيئة وطنية مناهضة للفساد، وتأهيل قيم الحوكمة الرشيدة، وإعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة، وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وتعيد بلادي هنا تأكيد التزامها بالإعلان السياسي المعتمد خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران في العام 2021 بشأن الفساد.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بقضايا الاتجار بالبشر، فإن بلادي تولي اهتماماً كبيراً في هذا الأمر، وانضمت إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الشأن. وكان قد صدر أول قانون وطني خاص بمنع الاتجار بالبشر في العام 2009، حيث عمل على إيجاد منظومة تشريعية متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة التي

تمس الإنسانية. كما تم إنشاء لجنة وطنية، ووحدة متخصصة في مديرية الأمن العام لضمان تحقيق وتعزيز وسائل وادوات حماية ضحايا الاتجار بالبشر، علاوة على تشديد العقوبات، وإيجاد نيابة وقضاء متخصص.

- ومن أبرز الجهود التي بذلتها المملكة مؤخراً في هذا المجال، ما يلي:
- تم إطلاق آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالبشر، وما تضمنته من تحديد لأدوار الجهات المعنية، والحماية والرعاية الفضلى للضحايا.
- وكذلك تم الانتهاء من تقييم الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للأعوام 2019-2022، والبدء في اعداد مسودة الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2023-2026.
- كما بدأ العمل رسمياً هذا العام بنظام صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.
- وكذلك جرى تفعيل منصة حماية إلكترونية خاصة بالشكاوى العمالية على مدار 24 ساعة.
- كما تعمل الأجهزة الوطنية المعنية، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، على تدريب وتعزيز قدرات العاملين في الصفوف الأمامية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

ونتطلع إلى استمرار التعاون مع الشركاء الدوليين في مجال بناء القدرات، والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

يُثمن وفد بلادي التقدم الذي أحرزته اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية في إطار الأمم المتحدة، وبقيادة رئيسة اللجنة السفيرة فوزية مباركي من الجزائر الشقيقة، ومساعدة الأمانة. وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة البناءة مع الوفود المختلفة في الدورة السادسة للجنة، لنؤكد على أهمية أن تشمل جميع اهتمامات ومصالح الدول الأعضاء.

متمنياً كل التوفيق والنجاح لهذه الدورة.

شكراً السيد الرئيس